

2023/1/25

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية



## التنوع الاقتصادي بين مطرقة الفساد وسندان الدولة العراقية

م.م محمد إبراهيم ضاحي الرفاعي  
باحث / العراق

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

hcrsiraq@yahoo.com



Www.hcrsiraq.net

بغداد- الكرادة- العرصات الهندية- مجاور السفارة الصينية



+964781 0234002

# التنوع الاقتصادي بين مطرقة الفساد وسندان

## الدولة العراقية

م.م محمد إبراهيم ضاحي الرفاعي

باحث / العراق

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٢

### حقوق النشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الأبحاث والدراسات والمقالات والترجمات إلا بموافقة المركز، ويجوز الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً. وليس من الضروري أن تُعبر المقالات والأبحاث والدراسات والترجمات المنشورة عن وجهة نظر المركز، وإنما تُعبر عن وجهة نظر الباحث.



يُعد التنوع الاقتصادي أحد المواضيع المهمة التي ينبغي أن تُؤخذ بعين الاعتبار من قبل صنّاع القرار ومُتخذيهِ، فضلاً عن كونه المحرك الرئيسي للمساهمة في عملية تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وذلك لما للتنوع الاقتصادي من أهمية كبرى تكمن في تجنب المشاكل الحالية والمستقبلية، الاقتصاد العراقي يتمحور ضمن اقتصادات أحادية الجانب، إذ أنّ عملية تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والاستراتيجية تندرج في قيام التنوع للقطاعات الاقتصادية متمثلةً في الزراعة، والصناعة، والقطاع الخدمي، تتسم بشكل كبير في عملية دعم الاقتصاد، الأمر الذي ينعكس ايجاباً على أنشطة الدولة، التنوع الاقتصادي: يعني مشاركة مختلف القطاعات الاقتصادية في عملية تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) متمثلة في القطاعات كالصناعة والزراعة والخدمات، فضلاً عن باقي القطاعات الفرعية التي تقع ضمن هذه القطاعات الرئيسية، في حين كلما ارتفعت درجة التنوع الاقتصادي في البلد كلما أصبح الاقتصاد أقل حساسية من سابقه للتقلبات التي تسببها العوامل الخارجية، أن الاقتصاد العراقي يشهد تعافياً على صعيد محدد إلا أن تنوع أنشطته يبقى أولوية ملحة، وكان من المرتقب بعد التغيير الذي حصل ما بعد حقبة عام (٢٠٠٣)، أن تتجه السياسات الاقتصادية نحو النهوض ودفع عجلة الواقع الاقتصادي نحو الأمام، وأن تعمل على توفير البيئة الاستثمارية الجاذبة لرؤوس الأموال، إضافةً إلى تفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية والتنوع الاقتصادي، إلا أنّ سبل قضايا التنمية وعملية التنوع لم تكن ضمن الأولويات، ومن ثمّ فقد ازداد الاعتماد على موارد النفط الذي يُعدّ المصدر الأساسي للدولة العراقية، وبناءً على ذلك فإن مؤشرات التنوع الاقتصادي تشير إلى أنّ الاقتصاد العراقي قد أصبح اقتصاداً ريعياً بامتياز، وذلك في ظل الواقع الذي بلغته الأنشطة متمثلة في (الصناعة والزراعة والقطاع السياحي)، فضلاً عن تدني مساهماتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وكذلك الصادرات غير النفطية، وذلك في ظل قلة فرص العمل وزيادة معدلات الفقر، وبعد انفتاح الاقتصاد العراقي القائم على أثر انتهاء طبيعة الحصار الاقتصادي بعد حقبة (٢٠٠٣)، واكب



ذلك العديد من الاتجاهات التي أثرت وبشكل واضح وكبير في عملية أدائه، وفي مقدمتها العوامل السياسية والأمنية غير المستقرة، والتي أخذت بظلالها وأثارها تتصاعد على المستوى التدريجي محدثة اختلال في هيكل عملية الناتج، وذلك من خلال تراجع أداء قطاعاته الاقتصادية التي عانت ما عانت من إهمال وتهميش واضح بفترة من الزمن ليست بالقصيرة، على الرغم من المحاولات الضعيفة من الدولة من أجل المحاولة في عملية دعمها، إذ أنّ طبيعة الفساد المالي والإداري في الاقتصاد العراقي بات أولوية ملحة على الصعيد الاقتصادي للدولة ليستشري في جميع المفاصل الاقتصادية للبلد، في حين احتل العراق مراكز متطورة ومتقدمة على صعيد الفساد المالي والإداري إلى يومنا هذا، وكان ذلك في معظم المنشآت الحكومية في الدولة وما يرافقه من تطورات أخرى، وأن ذلك قد أثر سلباً على أداء أنشطة الدولة، من خلال تحجيم من مستويات معدلات النمو والتنمية الاقتصادية في مختلف القطاعات وعدم اتاحة أي فرصة للعودة في مجال البنيان الاقتصادي، كون عمليات المساومة والابتزاز التي تعرضت لها الشركات الاستثمارية الأجنبية وحتى المحلية منها، كانت سبباً رئيسياً في كثير من الأحيان في حرمان البلد والواقع الاقتصادي المتردي من فرص استثمارية متعددة على المستويين الكلي والجزئي، وأن ذلك يعود على حرمان الطاقات والكفاءات العاطلة عن العمل من فرص محققة من أجل خروجهم من حلقة البطالة، في حين أصبح الفساد المالي والإداري يدق عمق مفاصل الدولة الأمر الذي ينعكس على سير عمل القطاعات الاقتصادية في استيعاب الطاقات العاطلة، وفي هذا السياق فقد احتل العراق مراكز متقدمة في مؤشر مدركات الفساد، كما يُعدّ التنوع الاقتصادي هدفاً حيويًا ذا أهمية كبيرة كونه يؤدي إلى عملية الاستخدام الأمثل، أي استخدام جميع الموارد المتوافرة في البلد وفي العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن أنه يمثل الدعامة الأساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية نحو الأمام على وفق أبعادها المختلفة باتجاه تحقيق أهدافها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبناءً على ما تقدم يمكن ايضاح سياسة التنوع الاقتصادي والتي يمكن العمل من خلالها إذ أنّ الهدف يتمحور



في تقليل وتحجيم الاعتماد على عدد محدد من الصادرات السلعية، ويمكن أن تصبح عملية التنوع أفقية، وذلك من خلال البحث عن الفرص الجديدة لسلع جديدة في نفس القطاع، مثل (التعدين والطاقة والزراعة) وغيرها، أو يكون التنوع عمودياً من خلال إضافة مدخلات في مراحل عملية الاستيرادات المحلية، ولذلك فإن عملية التنوع العمودي تُشجع الى تحقيق المزيد من الروابط الأمامية بين القطاعات الاقتصادية، كأن تصبح مخرجات أحد الصناعات المحلية مدخلاً في صناعات أخرى.



## مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في ١٨-١١-٢٠٠٦، بمدينة بابل (الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية والاجتماعية بصورة علمية واستراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة في الشأن المحلي والاقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

### للتواصل مع إدارة المركز :

www.hcsiraq.net



hcsiraq@yahoo.com



07810234002



2405



hammurabicenter2021



hcsiraq



hcsiraq



channel/UCuBniciFORwvqceT0l3xetg



العراق - بغداد - الكرادة - العرصات الهندية - قرب السفارة الصينية

